

## تقرير رئيس مجلس الإدارة

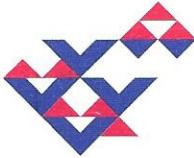
يسعدني، نيابة عن مجلس الإدارة، أن أقدم لكم التقرير السنوي لشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. ويتضمن التقرير السنوي البيانات المالية الموحدة لشركة تسهيلات البحرين والشركات التابعة لها وهي الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م، شركة التسهيلات للخدمات العقارية ذ.م.م، شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م، شركة التسهيلات للسيارات ذ.م.م، شركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م، وشركة التسهيلات للتجارة العامة ذ.م.م.

كان للتغير في كثافة الجائحة خلال عام ٢٠٢١ دوره في تحديد توجهات الاقتصاد العالمي. وما زالت طفرة متحورات الكوفيد-١٩ مستمرة في فرض تحديات على الأسواق العالمية مما أدى إلى تراجع اقتصاديات الدول الناشئة وتحفيتها جانبًا. ومن ناحية أخرى تطور متحور دلتا في بداية السنة، الذي نجم عنه معدلات وفيات عالية، إلى متحور أوميكرون السريع الانتشار ولكن الأقل فتكاً. وقد ساهمت الجائحة، التي تسببت في تسجيل وفاة أكثر من ٥,٩ مليون شخص، إلى إحداث اضطرابات كاملة في سلسلة التوريدات العالمية وعلى تدفق المعاملات التجارية.

وفي البحرين بدأت النشاطات الاقتصادية التي تأثرت أيضًا بسبب الوباء تظهر علامات مبكرة من التعافي. ومن جانبها سارعت الحكومة إلى احتواء انتشار الجائحة من خلال حملات التطعيم المنظمة التي حظيت بإشادة عالمية. وساهمت هذه المبادرات تدريجياً في استعادة الشركات للثقة وزيادة توقعات التعافي في السنوات القادمة.

وبالنسبة للشركة فقد استطاعت في خضم تلك الظروف السوقية الصعبة أن تحرز أداءً طيباً لتسجيل أرباحاً صافية بلغت ٦,٢ مليون دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (مقابل خسارة صافية بلغت ٣,٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٢٠). واستمرت الشركة في اتباع خطوات حكمة بوضع مخصصات اضمحلال عالية مقابل تحديات السيولة التي توقعها العملاء، لتحقق بذلك معدل عائد على حقوق المساهمين بلغ ٥٪. وبناءً على ذلك، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع ٢٥ فلس للسهم (٥٪ من رأس المال المدفوع) علمًا بأنه لم يتم توزيع أي أرباح نقدية على المساهمين في العام الماضي.

وقد حققت شركة تسهيلات البحرين أرباحاً صافية بلغت ٤,٤ مليون دينار بحريني (مقابل خسارة صافية بلغت ٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٢٠). وتستمر الشركة في اتخاذ الحيوطة والحذر في تقديم القروض الجديدة. وبلغت القروض الجديدة المقدمة خلال العام ١٨ مليون دينار بحريني (مقابل ٢٨ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٢٠). كما استمرت الشركة في دعم العملاء بمعايير امتيازية خاصة شملت تأجيل أقساط القروض وإعادة جدولة التزاماتهم بما يتلاءم مع دخلهم الشهري الحالي، عملاً بتوجيهات مصرف البحرين المركزي الداعية إلى تأجيل أقساط القروض لغاية ١٢ شهراً في السنة الحالية للعملاء المؤهلين وإلى الشركات الوطنية المؤهلة لمساعدتهم على التغلب على تبعات الجائحة.

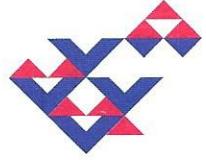


ومن ناحية أخرى، استمرت الشركة في التركيز على توطيد أعرافها على صعيد إدارة المخاطر وشرعت في الاستثمار في مجالات مخاطر الائتمان والتشغيل من خلال تعين مستشارين مستقلين وإضافة موارد جديدة ومراجعة سياساتها وإجراءاتها. وفي نفس الوقت واصلت الشركة جهودها في الاستثمار في التقنيات الرقمية من أجل تعزيز التواصل الوثيق ضمن علاقاتها مع عملائها الكرام. وحرصاً من الشركة على توفير المزيد من السهولة واليسر للعملاء في سداد أقساط قروضهم وبطاقاتهم الائتمانية، فقد بادرت إلى تقديم خدمة الدفع عبر تطبيق "فواتير" وخدمات الدفع السريع "Apply Pay". وسوف تستمر الشركة في الاستثمار في التقنيات الرقمية لتلبية احتياجات وطموحات عملاء الجيل الجديد.

سجلت الشركة الوطنية للسيارات أرباحاً صافية بلغت ١,٧ مليون دينار بحريني (مقابل خسارة صافية بلغت ٤,٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٢٠)، شاملة الدعم الحكومي الذي بلغ ٢٥٠ ألف دينار بحريني (مقابل ٨٤ ألف دينار بحريني تم تسجيله في بند الأرباح المستبقة). واتسم عام ٢٠٢١ بالعديد من التقلبات والصعوبات في قطاع السيارات مع وجود نقص في رقائق أشباه الموصلات والاضطرابات في سلسة التوريدات. وشهد الربع الأول من عام ٢٠٢٠ عند بدء الجائحة فائضاً في معروضات السيارات ومع نهاية عام ٢٠٢١ كان هناك مخزون يكفي لأقل من شهرين بسبب التخفيض الهائل في الانتاج من قبل الشركات المصنعة، مما وضع نماذج أعمال موزعي السيارات على مستوى العالم أمام اختبار كبير. ومع كل هذه التحديات، إلا أن الشركة تمكنت بفضل ضوابطها الداخلية المتينة وطرق المعالجات الفعالة وجود إدارة تتميز برؤية مستقبلية من تحقيق نتائج قوية ومتينة. واستطاعت الشركة أن تحول التحديات المتمثلة في نقص مخزون تشيكيلة السيارات لصالحها عن طريق الاحتفاظ بهوامش ربحية أعلى ونقل العملاء إلى منصات منتجاتها الجديدة. وفي نفس الاتجاه، استمرت دائرة خدمات ما بعد البيع في تحقيق أداء طيب وذلك بفضل سياساتها وإجراءاتها التي تركز على توطيد العلاقات مع العملاء.

وبالنسبة لشركة التسهيلات للسيارات فقد سجلت خسارة صافية بلغت ١٩٧ ألف دينار بحريني (مقابل خسارة صافية بلغت ٥٨٧ ألف دينار بحريني في عام ٢٠٢٠)، وهذه النتائج هي بعد الدعم الحكومي بمبلغ ٧٥ ألف دينار بحريني (مقابل ١٨٨ ألف دينار بحريني في عام ٢٠٢٠) والذي تم تسجيله تحت الأرباح المستبقة). واستطاعت الشركة خلال السنة أن تطور من أدائها إلى درجة كبيرة. ومع وجود قاعدة عملاء مت坦مية تسعى إلى الحصول على سيارات في متناول اليد وذات مزايا غنية وتتمتع بالكلفاء، فقد بدأت عروضها من سيارات "OEM" الصينية تحقق نتائج إيجابية ضمن الاستراتيجية طويلة الأجل للمجموعة. وبصورة عامة، بدأت الحصة السوقية للسيارات الصينية في البحرين تتزايد من سنة إلى أخرى. وتتميز جميع الماركات الصينية من السيارات (جاك، وهافل، وجريت وول، وفوتون) التي تمثلها الشركة بسمعة جيدة وتقسام سياراتها بالفخامة والاقتصاد في استهلاك الوقود والم坦ة والديمومة. وسوف يستمر المجلس في الاستثمار في هذا المجال الهام بغرض المحافظة على الحصة السوقية للشركة وتنميتها.

أما على صعيد خدمات التأمين، فقد حققت شركة التسهيلات لخدمات التأمين أرباحاً صافية بلغت ١٥١ ألف دينار بحريني (مقابل ١٧١ ألف دينار بحريني في عام ٢٠٢٠). وكانت الانقالة الملحوظة من جانب العملاء نحو السيارات ذات القيمة الأندرى وزيادة التنافس بين شركات التأمين في تقديم الغطاء التأميني بأسعار في غاية التنافسية قد أدت إلى تقاضي في دخل الشركة من عمولات التأمين على السيارات. كما ساهم الانخفاض في مبيعات السيارات بين الشركات الشقيقة أيضاً في التأثير على بيع وثائق التأمين على السيارات. وتعمل الشركة مع شركات التأمين الأخرى لتوسيع قاعدة التواصل مع عملائها ومحفظة منتجاتها من خلال مبادراتها الرقمية.



وعلى الصعيد العقاري، حققت شركة التسهيلات للخدمات العقارية أرباحاً صافية بلغت ٥٧ ألف دينار بحريني (مقابل ٩٣ ألف دينار بحريني في عام ٢٠٢٠). وتشمل هذه النتائج الدعم الحكومي البالغ ١٢ ألف دينار بحريني (مقابل ٨٤ ألف دينار بحريني في عام ٢٠٢٠ الذي تم تسجيله تحت بند الأرباح المستبقة). وظل السوق العقاري في البحرين متسمًا بالركود، حيث كان الانخفاض في الدخل القابل للتصرف من المستأجرين - وأكثرهم من الوافدين - تأثيراً متنوعاً على معدلات الإشغال والإيجارات. وعلى هذا الصعيد أثر انخفاض معدلات الإشغال وأسعار تأجير العقارات الاستثمارية على دخل الشركة. وتعمل الإدارة في الوقت على الحاضر على تحقيق التوازن بين عائد التأجير وت تقديم أسعار تأجير صحيحة. واستطاعت الشركة خلال السنة أن تبيع عقاراً استثمارياً بصورة مربحة مما خفض من مخزونها الفعلي، لترك الشركة بمخزون محدود من الأراضي والشقق، والتي تتوقع أن تبيعها بطريقة مربحة في السنة القادمة.

إلى ذلك، سجلت شركة التسهيلات لتأجير السيارات أرباحاً صافية بلغت ٧٥ ألف دينار بحريني (مقابل ٢٧ ألف دينار بحريني في عام ٢٠٢٠). وتشمل هذه الأرباح الدعم الحكومي بمبلغ ١١ ألف دينار بحريني (نظير مبلغ ٣٨ ألف دينار بحريني في عام ٢٠٢٠ تم تسجيله تحت الأرباح المستبقة). وقد ساهم الفتح التدريجي لحدود البحرين أمام الزوار في تحسين الطلب ببطء على تأجير السيارات، غير أن الشركة استمرت في العمل على تحسين فعالية أسطولها وجودة الخدمات المقدمة إلى عملائها فضلاً عن كفاءة عملياتها. وكانت هذه النتائج قد تحققت في بيئة تشغيلية غاية في الصعوبة عبر مضاعفة عقود الإيجار المربحة وفرض التأجير والاحتفاظ بربح جيد على التصرف في الوحدات المؤجرة السابقة. ومع استمرار السوق في التعافي من تأثيرات فيروس الكورونا، فإنه من المؤمل أن يساهم النمو في سوق تأجير السيارات إلى انتلاق الشركة إلى آفاق رحبة جديدة.

أما بالنسبة لمجموعة شركة البحرين للتسهيلات التجارية فقد احتفظت بمركز سيولة صحي على الرغم من منح عملائها الفرصة للاستفادة من تأخير أقساط قروضهم لمدة ١٢ شهراً حسب توجيهات مصرف البحرين المركزي، واستطاعت أن تحافظ بهذا المركز طوال العام، كما أن معدل المديونية للمجموعة منخفضاً ويبلغ ١,٣ ضعفاً. وقد قامت المجموعة في وقت سابق بتسديد قروض معينة نتيجة س يولتها المالية القوية. وخلال العام، سددت الشركة قرضاً محدد الأجل بمبلغ ١٠ مليون دينار بحريني، والمبلغ المتبقى هو ١٦,٦ مليون دينار بحريني من القرض المشترك الذي يبلغ ٣٣,٢ مليون دينار بحريني، ٢٧ مليون دولار أمريكي من القرض المشترك البالغ ١٢٥ مليون دولار أمريكي و ١٠ مليون دولار أمريكي من قرض بأجل و البالغ ٤ مليون دولار أمريكي.

وتعزى هذه المبادرات إلى ما تتميز بها الإدارة من تبنيها لخطة مدروسة بعناية ونظرية استباقية في مجال الاقتراض وإدارة متطلبات السيولة لتجنيبها مشاكل وصعوبة تركيز الاستحقاقات طويلة الأجل.

كذلك قام مجلس الإدارة العام، بتعيين السيد عبدالله عبدالرزاق بوخوة رئيساً تنفيذياً للشركة. ويتمتع السيد بوخوة بخبرة كبيرة وواسعة في الإدارة التنفيذية حيث شغل العديد من المناصب القيادية لدى مصارف ومؤسسات مالية محلية وإقليمية. ويعبر مجلس الإدارة عن تمنياته له بالنجاح في تحقيق أهداف وأغراض المجموعة. كما يعبر المجلس عن خالص امتنانه وتقديره لعضو المجلس السيد رياض ساتر لقيامه بإدارة شئون الشركة كعضو منتدب خلال الفترة الانتقالية.



ووفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لعام ٢٠٠١، فقد بلغ المبلغ الإجمالي المدفوع إلى أعضاء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢١ مبلغاً وقدره ٢٧٣ ألف دينار بحريني. وحسب متطلبات المادة رقم ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني، يمكن الاطلاع على جميع التفاصيل المتعلقة برسوم وبدلات حضور اجتماعات مجلس الإدارة ومجالس إدارة الشركات التابعة واللجان الفرعية في الملحق المرفق بهذا التقرير. ويبلغ إجمالي مساهمة أعضاء مجلس الإدارة في الشركة ١٣٤,٠٤ مليون سهم (٦٥,٦٨٪ من رأس المال المدفوع).

ويسرني نيابة عن مجلس الإدارة، أن أعرب عن خالص تقديرى وشكري الجزيل الى عمالئنا ومساهمينا الكرام على دعمهم المتواصل وولائهم الدائم والشكر موصول الى جميع موظفينا على التزامهم وجهودهم المؤوبة التي من شأنها أن تشكل قوة دافعة للشركة للنمو في الأعوام القادمة.

وأخيراً، وبالنيابة عن المجلس أود ان أعرب عن تقديرى لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وصاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراءالأمير سلمان بن حمد آل خليفة . كما اتقدم بالشكر الجزيل إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية في البحرين على تعاونها ودعمهم المتواصل، وأخص بالذكر مصرف البحرين المركزي، وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وبورصة البحرين.

عبدالرحمن يوسف فخرو  
رئيس مجلس الإدارة  
٢٠٢٢ فبراير ٢٨

## نماذج الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والادارة التنفيذية في تقرير مجلس الإدارة

## **أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:**

شالطاً: الأعضاء التنفيذية

لادا: تجتمع كل المبالغ بالدينار البيني، بينما يحيط بها الدينار البيني.

المكافآت الأخرى:

- \* وتشتمل المعايير العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجداً).
- \* # تنتهي لاستئصاله المفاجئ للرئيس التنفيذي جديداً للشركة بالإضافة إلى مسؤوليات الرئيس التنفيذي قبل مدة لا تزيد على سنتين من تاريخ تعيينه.
- \* # شامل حتى يتم اختيار رئيس تنفيذي جديد للشركة بالإضافة إلى مسؤوليات الرئيس التنفيذي جديداً للشركة.
- \* ما يلتاه الرئيس التنفيذي للشركة، بمثابة مكافأة تمتياً، وقد يقدر بـ ٣٣٥ ديناراً حراشياً، لافتة للمؤسسة (المساهم) التي كان يمثلها عضو مجلس الإدارة مسبقاً.

\*\*\*\* \* ويشمل مكافأة تمثيل المؤسسة (المساهم) التي يمثلها هؤلاء أعضاء مجلس الإدارة.

**ثانياً: تفاصيل مكافآت الإداره التنفيذية:**

المجموع الكلي (د.ب)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام ٢٠٢١	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة والتنفيذية الإدارية
٥٩٣,٣٤٩	-	٩٤,٤٥٠*	٩٩,٠٩٩

\* خاضع لموافقة مجلس الإدارة.  
ملاحظة: يتضمن ذكر جميع المبالغ بالدينار البحريني

على سنتة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأعلى